الأمن الغذائي للبلدان النامية
في ظل العولمة

الدكتور كليب سعد كليب
أستاذ التنمية الإقتصادية وإقتصاد المعرفة
في الجامعة اللبنانية

تمهيد:

شهدت العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين سلسلة من الأزمات الاقتصادية الحادة: أزمة الغذاء العالمي (1970) أزمة النظام النقدي وأسعار الصرف (1971) أزمة الطاقة (1973) أزمة الانكماش الاقتصادي التي تزامنت مع أزمة التضخم النقدي خلال عقد السبعينات، أزمة المديونية(1982) وصولاً إلى أزمة التنمية وأزمة البلدان الاشتراكية وانهيار الأسواق المالية في بلدان جنوب شرق آسيا... وغيرها.

ولقد أحدثت هذه الأزمات رزمة من التحولات الكبرى على المستوى العالمي كان أبرزها انتهاء الحرب الباردة التي أدت إلى انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفياتي والهيمنة الأحادية للغرب ونشوب سلسلة من الحروب الأهلية نجم عنها تفكك بلدان عديدة وإعادة رسم خرائط بشرية وجغرافية.

وسط هذا المناخ سادت نغمة العولمة (خاصة في عقد التسعينات من القرن العشرين) بأبعادها المالية، التكنولوجية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، البيئية، الجغرافية والسوسيولوجية.

وجرى تصوير العولمة والنيوليبرالية الملازمة لها – والتي تم نبشها واستحضارها في أواخر السبعينات بعد أن كانت الليبرالية قد أخلت الساحة كلياً للفكر الاقتصادي التدخلي منذ ثلاثينات القرن العشرين – على أنها العلاج الشافي لأزمات العالم العديدة والمتكررة.

ولكن هل شكلت العولمة فعلاً حلاً لمشكلات البلدان النامية وبشكل خاص لمشكلة الغذاء والأمن الغذائي فيها.

هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا البحث.

وسيتضمن هذا البحث عدداً من النقاط هي:

- في النقطة الأولى سنتناول مفهوم الأمن الغذائي وما لحقه من تطور.
- أما في النقطة الثانية فسوف نتطرق بإيجاز إلى دور العوامل التقليدية في فقدان الأمن الغذائي.
- في النقطة الثالثة سوف نتناول دور العولمة الاقتصادية في اختلال الأمن الغذائي.
- في النقطة الرابعة سوف نتناول تأثير بعض أدوات العولمة (الاعلام كمثال) على الأمن الغذائي للدول النامية.

- أما في النقطة الخامسة والأخيرة فسوف نتطرق إلى دور الشركات متعدية الجنسية في هذا المجال.

أولاً: في مفهوم الأمن الغذائي:

هناك عدة تعريفات للأمن الغذائي، إلا أن التعريف الأكثر تداولاً فقد عرّف الأمن الغذائي بـ "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام".(1)

وقد تدرّج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي. ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أدى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول المستقلة حديثاً لقضية الغذاء إلى تداخل مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل (قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محلياً). وفي هذا المعنى يكون الأمن الغذائي ذاتياً دونما حاجة إلى آخرين.

ومع الوقت تبيّن أن الاكتفاء الذاتي الكامل غير ممكن أي لا يمكن إنتاج كل الاحتياجات الأساسية أو حتى الجزء الأكبر منها محلياً. وفي هذه الحال يكون توفير هذه الاحتياجات بانتاج جزء منها محلياً واستيراد باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيرادها، وبهذا المعنى يصبح الأمن الغذائي أكثر مرونة ويأخذ طابع "الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين".

في السنوات الأخيرة، ونتيجة تزايد القلق العالمي من المخاطر التي يمكن أن تترتب على استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، ظهر مفهوم "أمان الغذاء" وقد عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع، وتخزين، وتوزيع، وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمناً، وموثوقاً به، وصحياً، وملائماً للاستهلاك الآدمي".(2)

وفي نفس السياق ظهر مفهوم "الزراعة العضوية أو البديلة" كأسلوب جديد يحقق الغذاء الآمن صحياً. وفي إطار القلق على مستقبل الموارد الطبيعية الزراعية وقدرتها على الوفاء باحتياجات الأجيال القادمة من السكان ظهر مفهوم "استدامة أو تواصل التنمية الزراعية" كسبيل لتحقيق الأمن الغذائي.

إلاّ ان ما يجب التنبه له أن مشكلة الأمن الغذائي يتعين فهمها في إطار من التفكير الشامل وليس فقط في ضوء توازن ميكانيكي بين الغذاء والسكان،

---

(1) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي كتاب عالم المعرفة العدد 230 شباط 1998 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت – ص 90.

(2) المصدر نفسه، ص 98.

فنقص الغذاء لا يرتبط فقط بإنتاج الطعام والتوسع الزراعي، بل، يرتبط كذلك بالأداء الوظيفي للاقتصاد ككل وبالسياسات الحكومية ودور المؤسسات السياسية والمنظمات غير الحكومية.

إن نقص الغذاء يتأثر بعمل وأداء الاقتصاد والمجتمع في صورتهما الكاملة، وليس فقط بإنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية ومن المهم أن نعي مظاهر التكافل والاعتماد المتبادل بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي اللذين يحكمان إمكان حدوث جوع في عالمنا المعاصر. فالغذاء لا يجري توزيعه عن طريق الصدقات، انما يجب اكتساب القدرة على تحصيله. وما يجب أن نرتكز عليه ليس جملة العرض من الغذاء في إطار الاقتصاد بل "الاستحقاق" أو النصيب الذي يتمتع به كل شخص، فالناس يعانون الجوع عندما يعجزون عن تأكيد استحقاقهم لملكية كافية من الغذاء.[2]

ويتحدد استحقاق الأسرة من الغذاء بنتيجة ثلاث مؤثرات متباينة ومتمايزة أولها: سلة الأرصدة المملوكة من الموارد وأبرزها الأرض وطاقة العمل. وثانيها: مصدر التكنولوجيا، إذ تحدد التكنولوجيا المتاحة إمكانات الإنتاج التي تتأثر بالمعرفة المتاحة، وبالتالي بقدرة الناس على تنظيم تلك المعارف والإفادة منها عملياً. وثالثها: يتمثل بشروط التبادل أي بالقدرة على بيع وشراء السلع وتحديداً الأسعار النسبية للمنتجات المختلفة (مثال المنتجات الحرفية مقابل السلع الغذائية).

ومع إدراكنا للأهمية المحورية، بل الفريدة – في الحقيقة – لقوة العمل كهبة طبيعية للغالبية العظمى من الناس يصبح ضرورياً ان نركز معظم اهتمامنا على تشغيل أسواق العمل لجهة خلق فرص عمل جديدة بشكل متواصل وإبقاء البطالة في حدودها الدنيا.

ثانياً: دور العوامل التقليدية في فقدان الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي بمعناه المرادف للاكتفاء الذاتي الكامل كان ضرورة لكل مجمع ولم يبدأ في الاختلال إلاّ في العصر الحديث، وعندما زاد الخوف من حدوث مزيد من الاختلال بتنامي الاحتياجات الغذائية للمجتمعات، خاصة النامية، تزايد الاهتمام بمطلب الاكتفاء الذاتي.

فقد أدى الاهتمام الكبير الذي أولته الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة الدول المستقلة حديثاً بمسألة التنمية الزراعية إلى بقاء ميزان ا لغذاء والسكان متوازناً طوال الفترة (1950 – 1985)، بل كان إنتاج الغذاء العالمي يفوق في زيادته معدلات النمو السكاني. فعلى سبيل المثال كان متوسط

---

[2] أمارتياصن – التنمية حرية – كتاب عالم المعرفة – العدد 303 – أيار 2004، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ترجمة شوقي جلال ص 198.

زيادة إنتاج الحبوب 2.7% سنوياً، بينما كان معدل النمو السكاني خلال تلك الفترة 1.9% وهو يعتبر معدلاً عالمياً مرتفعاً.[1]

إلا أن إنتاج الحبوب راح يشهد بعد سنة 1985 تغيراً في زيادته، وقد أدى العجز في إنتاج الحبوب إلى السحب من المخزون لسد هذا العجز، ورغم هذا انخفض نصيب الفرد من الاستهلاك العالمي بنسبة 3%، وقد ترتب على ذلك ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية، ومواجهة الدول المستوردة للقمح ذات الدخول المنخفضة لصعوبات عديدة.[2]

عوامل وأسباب عديدة أدت إلى اختلال الأمن الغذائي العالمي وخاصة في الدول النامية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين وهي:

1- تسارع النمو السكاني وعملية التحضر:

لقد قدّر عدد سكان العالم قبل عشرة آلاف سنة (أي عام 8000 قبل الميلاد بحوالي خمسة ملايين نسمة، وفي عام 1650 ميلادية تم تقديرهم بحوالي 545 مليون نسمة، أي انه خلال الفترة الممتدة من عام 8000 قبل الميلاد إلى عام 1650 ميلادي كان عدد السكان يتضاعف كل 1500 سنة. إلا أن الزيادة السكانية تسارعت بعد قيام الثورة الصناعية فتضاعف عدد السكان خلال مئتي سنة بين سنة 1650 و1850 حين وصل عددهم إلى مليار نسمة.

ثم تضاعف عدد السكان مرة ثانية خلال ثمانين سنة عندما بلغ عدد السكان 2 مليار نسمة في عام 1930، ثم تضاعف مرة ثالثة خلال 45 سنة حيث وصل إلى 4 مليارات نسمة في عام 1975. وفي عام 1993 بلغ عدد سكان العالم 5.57 مليار نسمة أي ما يوازي عشرة أضعاف ما كان عليه عام 1650م.[1] قبل أن يبلغ حالياً حوالي 6.3 مليار نسمة.

وبمعنى آخر فإن سكان العالم عاشوا ملايين السنين حتى بلغ تعدادهم المليار نسمة(عام 1850)، ثم بعد 123 سنة أكملوا المليار الثاني وأكملوا المليار الثالث بعدد 33 نسمة والمليار الرابع بعد 14 سنة والمليار الخامس بعد 13 سنة والمليار السادس بعد 11 سنة.

ولقد زاد عدد سكان العالم حوالي 923 مليون نسمة بين سنة (1980 و1990) وهذه الزيادة تقرب من حجم إجمالي السكان في زمن مالتوس.[2]

---

[1] صبحي عبد الحكيم – من مقدمة كتاب سير روي كالن: علم يفيض بسكانه – عالم المعرفة عدد 213 أيلول 1996 ترجمة ليلى جبالي – المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ص 24.

[2] المصدر نفسه ص 25.

[1] محمد السيد عبد السلام مصدر سابق، ص 16و17.

[2] أمارتياصن – مصدر سابق ص 252.

ورغم ان المؤشرات الأخيرة تدل على ان معدلات النمو السكاني بدأت بالانخفاض بعض الشيء إلاّ ان الزيادة السكانية باتت معضلة عالمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النامية.

تجدر الإشارة إلى أن سكان العالم لا يتوزعون على سطح الأرض توزيعاً عادلاً إذ يعيش نحو نصف سكان العالم فوق 5% فقط من مساحة اليابسة بينما لا يعيش على 57% من مساحة اليابسة أكثر من 5% من مجموع سكان العالم، ويعيش 21% من سكان العالم في الدول المتقدمة و79% منهم في الدول النامية.

وقد ارتفعت نسبة سكان المدن من 2% من سكان العالم عام 1800 إلى 37% عام 1970 إلى حوالي 50% في وقتنا الحاضر. وتختلف نسبة سكان المدن في العالم المتقدم عنه في العالم النامي في الوقت الحاضر إذ تبلغ حوالي 75% في البلاد المتقدمة بينما لا تزيد عن 35% في البلاد النامية.[3] ومن المتوقع أن تصل هذه الأخيرة إلى 57% عام 2025 أي 4 مليارات نسمة.[4]

ولا شك أن للنمو السريع لسكان العالم بشكل عام وسكان المدن بشكل خاص آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية على بلدان العالم كافة وبشكل خاص على البلدان النامية.

تدهور الموارد:

لا تقتصر مشكلة الموارد على عدم التكافؤ مع معدلات النمو السكاني فحسب بل بالتدهور الذي تشهده بعض الموارد الأساسية. فالأراضي الزراعية تتراجع مساحتها بسبب عملية التعرية والزحف العمراني كما أن مساحات أخرى تتراجع خصوبتها بسبب الإفراط في استغلالها.

والتصحر الذي يعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل تدهور الأرض، بات يهدّد في الوقت الحاضر حوالي ثلث مساحة اليابسة (48 مليون كلم2) كما يهدد أرزاق ما لا يقل عن 850 مليون نسمة معظمهم في أفريقيا وآسيا.

هذا فضلاً عن مشكلة المياه العذبة التي ظهرت حدتها في السنوات الأخيرة في بعض مناطق العالم ومن بينها العالم العربي، ومشكلة مصادر الطاقة الحفرية (البترول، الغاز الطبيعي والفحم) إذ سيؤدي الإفراط في إنتاج واستهلاك هذه المصادر إلى إتلاف كارثي للبيئة العالمية.

وفي وقتنا الحاضر باتت مشكلة الغذاء إحدى المشكلات الحادة التي تواجه العالم إذ راح معدل إنتاج الغذاء يتراجع في السنوات الأخيرة رغم استخدام أفضل الأساليب العلمية والابتكارات التكنولوجية التي كانت قد رفعت معدلات إنتاج الغذاء بعد الحرب العالمية الثانية إلى معدلات قياسية.

---

[3] صبحي عبد الحكيم – مصدر سابق، ص 22و23.

[4] محمد السيد عبد السلام مصدر سابق، ص 30.

إن ما يشهده الكوكب الأرضي من تدهور في حجم ونوعية الموارد بات يشكل مشكلة كونية سوف تتفاقم مع الوقت وستكون آثارها بالغة الخطورة خاصة على الدول النامية.

إنهاك البيئة:

معظم التغييرات البيئية التي حدثت في القرن العشرين أتت نتيجة الجهود الإنسانية التي استهدفت الحصول على مستويات أفضل من الغذاء، والسكن والراحة والترفيه. والتهديدات البيئية التي يواجهها الناس في أنحاء شتى من العالم تنبع، من تدهور النظم الايكولوجية المحلية إلى جانب تدهور النظام العالمي.

وقد ساهمت كل من الدول المتقدمة، والدول النامية في عملية إنهاك وتدمير البيئة. إلا أن مساهمة الدول المتقدمة التي تمتلك حوالي 85% من الناتج القومي العالمي في إنهاك البيئة العالمية أكبر بكثير وقدرتها على مواجهة مشاكلها البيئية تتزايد باضطراد سنوياً. إلا أن ما ورد في تقرير التنمية البشرية UNDP لعام 1996 بالغ التعبير فقد جاء في التقرير: "إن البلدان النامية تواجه مشاكل متزايدة تتمثل في شح المياه، وإزالة الغابات والتصحر، والتلوث والكوارث الطبيعية. ففي البلدان النامية لا يتجاوز الآن نصيب الفرد من إمدادات المياه ثلث ما كان عام 1970 ويفقد كل عام ما يتراوح بين ثمانية ملايين وعشرة ملايين هكتار من أراضي الغابات. وفي إفريقيا جنوب الصحراء وحدها تحولت مساحة 65 مليون هكتار من الأراضي المنتجة إلى صحراء خلال الخمسين سنة الماضية. ويمثل تلوث الهواء مشكلة خطيرة إذ يتأثر حوالي 700 مليون نسمة، معظمهم نساء وأطفال في المناطق الريفية الفقيرة، بالدخان المنزلي الناجم عن استعمال وقود الكتلة الحيوية. وطالت الكوارث الطبيعية بين سنتي 1967 و1993 ثلاثة مليارات نسمة في البلدان النامية وتسببت في وفاة أكثر من سبعة ملايين نسمة مع مليوني حالة إصابة.

أما في البلدان الصناعية فإن أحد التهديدات البيئية الرئيسية هو تلوث الهواء. ويؤدي تدهور غابات أوروبا نتيجة تلوث الهواء إلى خسائر اقتصادية تبلغ قيمتها 35 مليار دولار سنوياً، وتبلغ القيمة المقدّرة للإنتاج الزراعي الذي يفقد سنوياً نتيجة تلوث الهواء نحو 1.5 مليار دولار في السويد و1.8 مليار دولار في إيطاليا و2.7 مليار دولار في بولندا و4.7 مليار دولار في ألمانيا.

وتهاجر بعض أشكال التدهور البيئي عبر الحدود فتيارات الهواء الملوث تعبر الحدود الوطنية، فتتحول انبعاثات ثاني أوكسيد الكبريت في بلد ما، إلى أمطار حمضية تسقط في بلد آخر.

ويعاني حوالي 60% من غابات أوروبا التجارية من مستويات ضارة من ترسبات الكبريت. ولإنتاج غازات الاحتباس الحراري (ما يسمى بظاهر الدفيئة) أثر عالمي أيضاً. ونصيب دولة ما من الأضرار البيئية لا يتناسب غالباً

مع مسؤوليتها في وجود هذه الأضرار. فمع ان الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي السابق كانا المسؤولين عن حوالي ثلث الانبعاثات العالمية من تلك الغازات، فإن الضرر الأكبر كان يلحق في بعض الأحيان ببلدان أفقر. وبنغلادش التي لا تنتج سوى 0.3% من انبعاث تلك الغازات على صعيد العالم ستكون مهدّدة بتقلص مساحة أراضيها بنسبة 17% (تغمرها المياه) مع حدوث ارتفاع قدره متر واحد في منسوب البحر كنتيجة جزئية لظاهرة الاحترار العالمي (ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية).

كما ان التنوع البيولوجي مهدّد الآن أكثر مما كان في أي وقت مضى. فقد قدّر أن ما يصل إلى 15% من الأنواع الموجودة في الكرة الأرضية، يمكن، بمعدلات الخسارة الحالية، ان تختفي عن سطح الأرض خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة"[1]

لقد كانت البيئة في خدمة الإنسان على مر العصور، ولكنها أصبحت اليوم تئن وتشكو من وطأة الإنسان، فقد أدى السباق بين السكان والموارد إلى الإخلال بالتوازن البيئي.

لقد كان للعوامل الآنفة الذكر: تسارع زيادة السكان، تدهور الموارد وإنهاك البيئة دوراً أساسياً في نقصان أو فقدان الأمن الغذائي في بعض البلدان كما يمكن أن يكون لعوامل أخرى دوراً في هذا المجال كالسياسات الحكومية وطبيعة النظام الاقتصادي والعادات الاستهلاكية... وغير ذلك. فما هو دور العولمة في هذا الشأن.

ثالثاً: دور العولمة الاقتصادية في اختلال الأمن الغذائي:

هل هناك أزمة غذاء عالمي؟ هل المنتج من الغذاء العالمي يتناقص قياساً إلى تعداد السكان في العالم وكأننا نشهد سباقاً بين الاثنين؟

لقد توقع مالتوس قبل قرنين ونيف من الزمن – منذ نشر مقالته المشهورة عن السكان في عام 1798 – ان إنتاج الغذاء سيخسر السباق وان كوارث مروعة ستحدث نتيجة اختلال التوازن في "التناسب بين الغذاء والزيادة الطبيعية للسكان".

لقد زاد عدد سكان العالم قرابة ستة أمثال عما كان عليه في زمن مالتوس ورغم ذلك فإن نصيب الفرد من إنتاج واستهلاك الغذاء أعلى بكثير عما كان عليه أيام مالتوس وقد ترافق ذلك مع زيادة غير مسبوقة في مستويات المعيشة.

---

[1] تم اقتباس هذا النص بتصرف من تقرير التنمية البشرية لعام UNDP 1996 منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (إشارة الباحث).

إلاّ أن خطأ مالتوس في تشخيصه لهذه المشكلة لا يعني أن جميع مخاوفه المتعلقة بموضوع الزيادة السكانية كانت خاطئة؟ فهل سيخسر إنتاج الغذاء مستقبلاً السباق مع النمو السكاني؟

تشير إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة للفترة ما بين 1974 و1997 إلى استمرار تفوق معدل إنتاج الغذاء (رغم تراجع أرقام هذا المعدل في التسعينات) على معدل نمو السكان.

وتبين هذه الإحصاءات ان الأمر ليس مقتصراً على أرجحية معدل إنتاج الغذاء بل أن أكبر الزيادات في نصيب الفرد من الغذاء موجودة في أكثر المناطق كثافةً سكانية في العالم (الصين والهند وبقية آسيا).

ومن الملفت ان تلك الزيادة في إنتاج الغذاء العالمي حدثت على الرغم من الهبوط الحاد للأسعار العالمية للغذاء من حيث القيمة الحقيقية على امتداد الفترة الممتدة بين سنة 1950و1997.[1]

جدول رقم (1)

أسعار الغذاء بسعر 1990

للدولار الأميركي في الأعوام 1950 – 1952 إلى 1995 – 1997

الغذاء	1950 – 1952	1995 – 1997	% تغير
القمح	427.6	159.3	-62.7
الأرز	798.7	282.3	-64.2
الذرة	372	119.1	-68

المصدر: البنك الدولي: أسواق توقعات الأسعار للسلع الأولية الرئيسية مجلد 2.

وهذا ما كان يقتضي هبوطاً في الحوافز الاقتصادية لإنتاج المزيد من الغذاء في مناطق كثيرة لإنتاج الغذاء التجاري في العالم، بما في ذلك أميركا الشمالية.

من الطبيعي أن تتقلب أسعار الغذاء على المدى القصير مثال الزيادة الطفيفة التي حصلت على الأسعار في منتصف تسعينات القرن العشرين. إلاّ ان هذه الزيادة كانت طفيفة مقارنة بالانخفاض الكبير في الأسعار الذي استمر منذ العام 1970. ونشير هنا إلى أن الأسعار العالمية للقمح والحبوب انخفضت سنة 1999 مرة ثانية بنسبة 20% و14% لكل منهما بالتتابع.[2]

كيف يمكن تفسير استمرار تزايد المنتج العالمي من الغذاء رغم هبوط أسعاره ؟

---

[1] أمارتياصن – مصدر سابق 248.

[2] المصدر نفسه، ص 248

لا غرابة بداية في أن تكون أضخم زيادة في إنتاج الغذاء مصدرها الصين والهند وغيرهما من بلدان شرق آسيا فأسواق الغذاء في تلك البلدان محلية ومنعزلة عن الأسواق العالمية وعن الاتجاه الهابط للأسعار العالمية للغذاء.

أما بالنسبة لمصادر الإنتاج التجارية للغذاء فهي حكماً تتأثر بالأسواق والأسعار حيث يؤدي نقص الطلب وهبوط الأسعار إلى كبح إنتاج العالم للغذاء. إلاّ أن توقع حصول زيادة في الطلب يفرض تحقيق زيادة في إنتاج الغذاء للفرد بوتيرة أعلى من نصيبه.

ومن الملاحظ على أساس الإنتاج العالمي للغذاء ان 94% من الزيادة الحاصلة في إنتاج الحبوب فيما بين عامي 1970 و1990 نتجت عن التوسع الرأسي في الزراعة بينما 6% فقط نتجت عن التوسع الأفقي أي في المساحة.[1]

من الواضح أنه لا توجد أزمة كبرى في إنتاج الغذاء العالمي في وقتنا الحاضر. ومن الطبيعي ان يتغير معدل التوسع في إنتاج الغذاء ويتفاوت من زمن لآخر لكن الاتجاه العام اتجاه صاعد في المستقبل المنظور أيضاً.

انما الأزمة ليست على مستوى الإنتاج بمقدار ما هي على مستوى التوزيع والاستهلاك، فما هو مخصص للتجارة الدولية والأسواق العالمية من الغذاء المنتج مصدره عدد محدود من الدول تأتي في مقدمتها (الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا، كندا، الأرجنتين وأوستراليا). والدول التي تؤمن كفايتها من الغذاء ليست كثيرة العدد أيضاً. ومعظم الدول التي تتكون منها هاتين المجموعتين تنتمي إلى الدول المتقدمة.

أما الدول النامية فهي بمعظمها دول مستوردة للغذاء، وتشكل فاتورة الغذاء بالنسبة لبعض هذه الدول استنزافاً لموجوداتها من العملات الصعبة.

وتشكل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة لبعض هذه البلدان واحداً من الأسباب التي تؤدي لانخفاض أسعار منتجات الغذاء في السوق العالمية.

ولعل أحد المظاهر المميّزة للزراعة العالمية هو الاختلاف في السياسات الزراعية بين الدول منخفضة الدخل والدول عالية الدخل. فدول المجموعة الأولى تتجه إلى تحميل الزراعة أعباء ضريبية (مثل تحديد أسعار منتجاتها) ومن ثم الإبقاء على أسعار المنتجات الزراعية أقل من الأسعار العالمية وذلك لأسباب عديدة، منها الحاجة إلى استخدام قسم من عائدات الزراعة في القطاعات الأخرى، خاصة الصناعة، وتوفير الغذاء لمواطنيها بأسعار منخفضة، وهذا مطلب شعبي في ضوء انخفاض مستويات المداخيل وارتفاع نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء.

بينما لا تعتمد الدول ذات المداخيل العالية سياسة "تحميل الزراعة". بل سياسة "دعم الزراعة" بغية تشجيع المزارعين وتوفير مستوى معيشة لهم مماثل لأقرانهم في القطاعات الأخرى وتمكنهم من استخدام منجزات التكنولوجيا

---

[1] أمارتياصن، مصدر سابق، ص251

الحديثة، والاستثمار في الزراعة، ومن ثم زيادة الإنتاجية والإنتاج الكلي عندها تصبح أسعار المنتجات الزراعية المتاحة للمواطنين أعلى من أسعار السوق العالمي، ومع ذلك تبقى مقبولة نظراً لارتفاع مستوى الدخل وانخفاض نسبة ما ينفقه الفرد من دخله على الغذاء. ويأخذ هذا الدعم صوراً متعددة منها التعرفة الجمركية، والقيود الكمية على الصادرات والواردات، ووضع شروط صحية وفنية للسلع كوسيلة لتقييد الواردات أو بعض منها، دعم أسعار عناصر الإنتاج، إعفاءات ضريبية، دعم الصادرات وغير ذلك.[1]

وحين يعمد عدد أكبر من الدول إلى سياسة دعم الزراعة ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية في السوق العالمي، بينما إذا تم تخفيض هذا الدعم تكون النتيجة زيادة أسعار صادرات الدول المتقدمة من السلع الزراعية.

وهكذا يؤدي دعم الدول المتقدمة لزراعتها إلى آثار سلبية على الدول النامية المستوردة للمنتجات الغذائية نتيجة لتأثير هذه المنتجات الرخيصة السعر على التنمية الزراعية ولو أنه يوفر في قيمة فاتورة الغذاء، بينما يؤدي تخفيض هذا الدعم إلى زيادة قيمة فاتورة الغذاء التي تدفعها الدول المستوردة ولكن تشجعها على بذل جهد أكبر في التنمية الزراعية.

لقد استمرت السياسات الزراعية المشار إليها آنفاً منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى تسعينات القرن العشرين وبصورة أدق منذ قيام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة عام 1948 حتى العقد الثاني من زمن العولمة حيث يجري الاعتبار ان العولمة نشأت في مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين.

وكانت اتفاقية ألغات Gatt التي تضمنت أحكاماً خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية قد مكّنت الدول الموقعة على الاتفاقية من تخفيض رسوم التعرفة الجمركية، بصفة خاصة، على المنتجات المصنّعة من متوسط تجاوز 40% إلى نحو 5% في مطلع التسعينات. إلاّ أن اتفاقية ألغات قد استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكام تخفيض رسوم التعرفة الجمركية طول فترة وجودها.[1]

إلاّ أنه حين تم استبدال اتفاقية ألغات بالمنظمة العالمية للتجارة wto فقد تم شمول الزراعة بأحكام القرارات الآيلة إلى تخفيض ا لرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية.

وبمعنى آخر فإن المنتجات الزراعية في زمن العولمة وفي ظل المنظمة العالمية للتجارة wto وفي عصر النيوليبرالية التي نشأت ملازمة للعولمة (1979) لم تعد تحظى بأي شكل من أشكال الحماية القانونية بل أصبحت تخضع شأنها شأن المنتجات الصناعية وغيرها لقوانين تحرير الأسواق

---

[1] محمد السيد عبد السلام – مصدر سابق، ص 69

[1] محمد السيد عبد السلام، مصدر سابق، ص 69.

وتحريم إقامة الحواجز والعقبات في وجه انتقال السلع والخدمات والرساميل التي فرضتها العولمة.

وقد جاءت مقررات اتفاقية أورغواي (1994) – فيما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق، أي التجارة في السلع – اتفاق الزراعة، الذي يعتبر من الأحكام المتعلقة بتخفيض القيود الجمركية، فتح الأسواق أمام الواردات، تخفيض دعم الإنتاج والتصدير، على الرغم من أن الاتفاقية أبقت على بعض الاستثناءات المتعلقة بالأبحاث الزراعية ومحاربة الآفات والتدريب وخدمات التسويق والبنية التحتية. وقد حصلت الدول النامية بموجب الاتفاقية المذكورة على نفس الاستثناءات الممنوحة للدول المتقدمة وعلى استثناءات أخرى منها دعم الاستثمارات في الزراعة ودعم مدخلات الإنتاج للمزارعين الفقراء.

ماذا جرى على أرض الواقع؟

الآن وبعد حوالي 27 عاماً على بدء زمن العولمة الحالية[2] إذا ما اعتبرنا على نحو تقريبي، ان عام 1980 هو بداية العولمة، سيلاحظ المرء بسرعة أن هذه المرحلة قد اتسمت بتراجع المستويات المعيشية لفئات عريضة من السكان في مجتمعات البلدان النامية. ففي أميركا اللاتينية تراجع معدل نمو حصة الفرد الواحد من الدخل القومي من 78% في السنوات 1960 – 1980 إلى 8% فقط خلال عقدي الثمانينات والتسعينات (عقدي العولمة). وكانت قارة أفريقيا من أكثر بلدان العالم معاناة، فقد انخفض معدل نمو نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي "من زائد 39%" إلى "ناقص 14%" أي ان نصيب الفرد الواحد قد انخفض بمقدار 14% في العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين. أما في البلدان العربية، فالملاحظ هو أن حصة الفرد الواحد لم تتغير في المتوسط في هذه الفترة الزمنية، علماً انها كانت قد ارتفعت بمقدار ثلاثة أضعاف في العقدين السابقين على هذه الفترة.

هذا ناهيك عن التطورات المتمثلة بارتفاع عدد الفقراء وانتشار الشقاء والحرمان حيث تفاقمت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، على مستوى العالم ككل اللاعدالة في توزيع الخيرات والمكاسب. ففي الستينات من القرن العشرين كان نصيب الفرد الواحد من أبناء ذلك الخمس الذي يعتبر من أغنى الأغنياء لا يزيد على30 ضعيفاً، مقارنة بالنصيب الذي يحصل عليه الفرد الواحد من أبناء الخمس الذي يعتبر من أفقر الفقراء. وفي نهاية القرن العشرين كان الفارق قد ارتفع ليصل إلى78 ضعفاً.[1]

---

[2] يعتبر بعض المفكرين أن هناك عولمة أولى حصلت في العقدين اللذين سبقا الحرب العالمية الأولى (اشارة من الباحث).

[1] هانس – بيتر مارتين وهار الدشومان – فخ العولمة ترجمة د. عدنان عباس علي، عدد 295 الطبعة الثانية آب 2003 – المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب – الكويت ص 21.

ومن الملاحظ ان تحرير أسواق المال الذي فرضته العولمة هو الذي سبب الأزمات المالية التي أصابت في الفترة الواقعة بين 1997 و2001 اقتصاديات كل من تايلاند واندونيسيا وماليزيا وكوريا وروسيا والبرازيل وتركيا والأرجنتين على سبيل المثال لا الحصر.

من ناحية أخرى ترك تحرير أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية آثاراً مدمرة على الجهود التنموية في غالبية الدول النامية.

ومما زاد من مأساة الدول النامية ان الدول الصناعية الكبرى لا تزال بالرغم من مرور ما يزيد على العشرين عاماً على عمر مشروع العولمة، تقفل أبوابها أمام المنتجات الزراعية والسلع النسيجية القادمة من دول الجنوب، وذلك إما من خلال فرضها حصصاً جائرة على صادرات الجنوب أو من خلال فرضها رسوماً جمركية عالية على هذه الصادرات أو من خلال تطبيق قوانين مواصفات الجودة عليها. وبكلام آخر فالدول الصناعية المتقدمة التي تضغط يومياً لفتح واستمرار فتح أسواق الدول النامية أمام منتجاتها المختلفة تفرض على منتجات السلع القادمة من دول الجنوب رسوماً جمركية تبلغ في المتوسط، أضعاف الرسوم التي تستوفيها من تجارتها البينية.

ولعلّ الزراعة هي أوضح المجالات التي تتجلى فيها سياسة المعايير المزدوجة التي تعتمدها دول الشمال. بينما تطالب هذه الأخيرة الدول النامية بضرورة المضي قُدماً بتحرير التجارة وتفرض على منتجاتها الزراعية والصناعية كثيفة العمالة رسوماً عقابية إلى حد كبير، وتنفق الدول الصناعية مليار دولار في اليوم الواحد على الأقل على الدعم الحكومي للإنتاج الفائض وإغراق الصادرات، مدمّرة بذلك مصادر رزق المزارعين الفقراء من ذوي الحيازات الصغيرة في الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدعم الذي تقدمه الدول الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأميركية لدعم القطاع الزراعي فيها وصل مع نهايات القرن العشرين إلى حوالي 560 مليار دولار أميركي في العام الواحد، أي انه كان يساوي حوالي سبعة أضعاف المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية إلى الدول النامية. أما المستفيدون من هذا الدعم فهم حفنة من كبار المزارعين من ذوي ا لنفوذ السياسي والحظوة المالية الكبيرة.

ويمكن تقديم مثال آخر للسياسة الحمائية التي تنتجها دول الشمال من خلال الدعم الذي تقدمه حكومة الولايات المتحدة الأميركية لمزارعي القطن الأميركيين والبالغ عددهم 25 ألفاً فقط. ففي العام 2002 دفعت لهم الحكومة الأميركية دعماً مالياً بلغ 3.9 مليار دولار، أي ما يزيد على قيمة مجمل الإنتاج الأميركي من القطن، وهذا ما أدى إلى تخفيض سعر القطن في السوق العالمية بحوالي 25% الأمر الذي ألحق أفدح الأضرار بمزارعي القطن في جمهورية مصر العربية التي تنتج واحداً من أرقى أصناف القطن في العالم بالإضافة إلى باكستان ومالي وغيرها من الدول المنتجة للقطن في العالم. ونشير أخيراً إلى أن

الدعم الأميركي لمزارعي القطن الأميركيين سبب خسارة للدول الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء لما يزيد عن 300 مليون دولار سنوياً.

إننا نرى أن التحرير غير المتكافئ للتجارة الخارجية يمثل أحد الأسباب المهمة التي جعلت الدول الصناعية تستأثر بحصة الأسد من منافع العولمة. فالبلدان النامية تتحمل أعباء تطبيق نظم تجارية أكثر انفتاحاً، بينما تستبعدها السياسات الحمائية لدول الشمال من فرص دخول أسواقها، ومما لا شك فيه أنه كان للمؤسسات والهيئات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي دوراً في هذا المضمار حيث كان يضغط على الدول النامية لتحرير أسواقها التجارية والمالية خاصة حين تكون ترغب في الحصول على قرض من الصندوق المذكور.

وفي بعض الأحيان تم استخدام قضية الزراعة في البلدان النامية كورقة ضغط وأحياناً مساومة بين الدول الصناعية الكبرى مثال الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأميركية على دول الاتحاد الأوروبي لفتح أسواقها أمام المنتجات الزراعية التي أدخلت المصانع الأميركية المتخصصة تغييرات جذرية على جينات بذورها تعظيماً لأرباح المزارعين بحجة أن عدم استجابة دول الاتحاد لهذا المطلب سيتسبب في تعزيز الفقر في دول القارة الأفريقية.

وبهذا فإن تحرير أسواق رساميل وصادرات دول الشمال إلى دول الجنوب خلق الآليات المتسببة بإشاعة الفقر والجوع في الجنوب، ففي باكستان كمثال ارتفعت المديونية الخارجية في الفترة الواقعة ما بين 1990 و2000 من 38.4% إلى حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي. وتضاعف فيها عدد الفقراء إذ ارتفع عددهم من 17 مليون إلى 34 مليون. وحال العديد من البلدان النامية ومنها الدول العربية لم تكن بأفضل حال من باكستان.

وفي الختام لقد حولت العولمة العالم بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية، ليس في سوق السلع فقط بل في سوق العمل أيضاً.

وتشير تقديرات العديد من العلماء البراجماتيين إلى أن 20% من السكان العاملين سيكفون في القرن الحادي والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولي، فما سيكون مصير الـ80% الباقين من السكان العاملين بمقاييس هذه الأيام؟ وماذا سيكون مصير مئات الملايين من العاملين في الدول النامية والمزارعين منهم بشكل خاص؟

رابعاً: تأثير أدوات العولمة على الأمن الغذائي للدول النامية: (مثال الاعلام)

للعولمة مئات الأدوات التي روّجت لها وحاولت تصويرها بأفضل الصور، في طليعة هذه الأدوات مؤسسات وهيئات دولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنماء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية والعديد من مؤسسات الأمم المتحدة. كما يتجند في خدمة العولمة أنظمة سياسية وحكومات وسياسيون

من مختلف الأحجام والعيارات بالإضافة إلى مئات المؤسسات المالية والإعلامية وما يزيد عن 500 قمر صناعي تدور حول مدار كوكبنا الأرضي. سوف نلقي الضوء في هذه النقطة على دور أحدى أدوات العولمة (الإعلام) التي تعمل في خدمة العولمة في التأثير على الأمن الغذائي للدول النامية.

فلقد وحدت العولمة – وهي توحد أسواق التجارة والاستثمار والمال – وحدّت أيضاً الأسواق الاستهلاكية. وهذا ينطوي على عمليتين: إحداهما اقتصادية والأخرى اجتماعية، فالتحرير الاقتصادي فتح أسواقاً للسلع الاستهلاكية – بدءاً من الكتب إلى الأغذية إلى الثلاجات إلى أجهزة التلفزيون والهاتف والنقال، وغير ذلك، وقد أتاح رفع القيود عن الواردات وخفض التعريفات الجمركية مجموعة أوسع بكثير من السلع ذات النوعية الأفضل والأسعار الأكثر تنافسية، وتلعب الدعاية التجارية دوراً كبيراً في هذه السوق التنافسية.

ولتوحد السوق الاستهلاكية عالمياً بعدٌ جماعي أيضاً، فمع انهيار الحدود الوطنية في التجارة والاتصالات والسفر، يصبح البشر في شتى أنحاء العالم جزءاً من سوق استهلاكية عالمية موحدة تضم نفس المنتجات ونفس الدعاية التجارية. ويتقاسم المستهلكون "الصفوة العالمية" فيها نفس معايير الاستهلاك ويستهلكون من نفس مجموعة الملابس التي تحمل اسم مصممين ونفس مجموعة المنتجات الخاصة بقضاء العطلات ونفس الموسيقى... وغير ذلك كما أصبح بإمكان المستهلكين مشاهدة برامج التسوق على شبكة التلفزيون والقيام بعملية التسوق بواسطة الهاتف مستخدمين بطاقات الائتمان الخاصة بذلك.

وتشهد هذه السوق انتشاراً غير عادي للماركات العالمية من منتجات الشركات متعدية الجنسية ومنتجاتها الاستهلاكية التي تحمل أسماء ماركات شهيرة (فقد وسعت مطاعم ماكدونالدز مبيعاتها على نطاق العالم بمقدار 19 مليار دولار في الفترة 1986 -1996 كمثال) كما أن الدعاية التجارية تتوسع بسرعة في كل مكان مروجة لمنتجات استهلاكية من أغذية وسجائر ومشروبات... وغير ذلك.

ولقد جلب عقد التسعينات من القرن العشرين الذي اتسم بتصاعد العولمة وتوحيد السوق الاستهلاكية العالمية تغييرات سريعة في أنماط الاستهلاكية بدءاً من معجون الأسنان وصولاً إلى السلع المعمرة. وأدى إلى انتشار السلع العالمية التي تحمل أسماء ماركات مشهورة.

وتشير الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة ان الانفاق الاستهلاكي العالمي، الخاص والعام، زاد بسرعة غير مسبوقة بحيث تضاعف من حيث القيمة الحقيقية خلال 25 عاماً ليصل إلى 24 تريليون دولار في عام 1998.

كما زادت الواردات السلعية العالمية من 2 تريليون دولار عام 1980 إلى 5 تريليون دولار عام 1995.[1]

ويشير نفس المصدر ان الاستهلاك العالمي، الخاص والعام، زاد بنسبة بلغت 3% في المتوسط سنوياً منذ عام 1970 ولكن هذا الرقم الإجمالي يخفي تفاوتات هائلة في النمو أدت إلى اتساع نطاق عدم المساواة، ففي البلدان ذات الدخل المنخفض انخفض نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة بلغت 1% سنوياً على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

وعلى صعيد العالم ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الغذائي ارتفاعاً مذهلاً خلال السنوات الخمس وعشرين الأخيرة بينما زاد عدد من يعانون من نقص التغذية بأكثر من الضعف، بحيث بلغ 215 مليوناً في عام 1990 بعد ما كان 103 ملايين في عام 1970 في أفريقيا جنوب الصحراء وحدها.

وبلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك البروتين 115 غرام يومياً في فرنسا ولكنه لا يتجاوز 32 غراماً في موزامبيق ويظهر الجدول رقم (2) معدل استهلاك اللحوم في بلدان مختارة.

جدول رقم (2)
معدل استهلاك اللحوم في بلدان مختارة 1995

أعلى 5 بلدان	نصيب الفرد بالكيلوغرامات سنويا	أقل بلدان	نصيب الفرد بالكيلوغرامات سنوياً
الولايات المتحدة الأميركية	119	بنغلادش	3
نيوزيلندا	119	غينيا	4
قبرص	108	ملاوي	4
استراليا	107	الهند	4
النمسا	105	بوروندي	4

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 1998.

وقد بلغ نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكي الخاص 15910 دولار (بأسعار 1995) في البلدان الصناعية بينما بلغ 275 دولار في جنوب آسيا و340 دولار في أفريقيا جنوب الصحراء.

أما على صعيد الإنفاق الاستهلاكي العام ففي حين بلغ نصيب الفرد 3985 دولار في البلدان الصناعية فهو لم يتجاوز 183 دولاراً في البلدان النامية.

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 1998 – منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ص 46.

دور الشركات متعدية الجنسية:

يقوم الاقتصاد العالمي على سوق عالمية واحدة. والإنتاج في هذه السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس الاستهلاك المحلي. لذا فالسوق العالمية هي التي تحدد على المدى البعيد الحجم الإنتاجي ونمطه وأيضاً مواقع تصنيعه.

وقد ظهر في هذا المجال دور متميّز لعدد من الوحدات الإنتاجية العملاقة(شركات متعدية الجنسية) التي تتحكم في تكنولوجيا مختلف الصناعات وتسيطر على الفروع الإنتاجية الأكثر تقدماً إلى حد أنه يصعب ولوج بعض هذه الصناعات دون قدر من التعاون أو التنسيق مع هذه الوحدات الإنتاجية العالمية.

وتفرض الوحدات الإنتاجية العملاقة تلك نفسها على مختلف نواحي الصناعة الحديثة خاصة لجهة توحيد المواصفات العالمية أو المقاييس الفنية وتنميطها حيث صار شبه مستحيل على البضائع غير الخاضعة لمعايير ومواصفات ومقاييس دولية (إيزو 9000 إلى 9010) ان تخترق الأسواق.

وقد لعبت وسائل الاعلام دوراً مهماً في عملية تنميط المنتجات وتوحيد المقاييس إذ ساعدت على تقريب الأذواق وتنميط الاهتمامات.

ويظهر الجدول رقم 03) قوة بعض الدول والشركات في عام 1994.

جدول رقم (3)

قوة بعض الدول والشركات بمليارات الدولارات 1994

اسم الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	اسم الشركة	إجمالي المبيعات
تركيا	**149.8**	**جنرال موتورز**	**168.8**
جنوب افريقيا	**123.3**	**فورد**	**137.1**
فنزويلا	**59**	**تويوتا**	**111.1**
باكستان	**57**	**شل**	**109.8**
مصر	**43.9**	**بي بي أم**	**72**
نيجيريا	**30.4**	**نستلة**	**47.8**
مجموعة الدول الأقل نمواً في العالم	**56.5**	**سوني**	**47.6**

المصدر: تقرير ا لتنمية البشرية للعام 1996.

تمتلك الشركات متعدية الجنسية حقول نفط ومصانع ومؤسسات إعلامية وجامعات بالإضافة إلى إمتلاكها لخيرة الأراضي الزراعية في مختلف القارات والبلدان ومراكز أبحاث زراعية وشركات أسمدة وأدوية ومراكز لتسويق المنتجات وتصنيعها. وهي بذلك تتحكم بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي والمخرجات الزراعية من سلع ومنتجات مختلفة.

وتزايدت في السنوات الأخيرة قوة وسطوة الشركات المتعدية الجنسية إلى حد أن نفوذها بات يفوق نفوذ الحكومات والدول، فهذه الشركات أخذت في

الآونة الأخيرة تستثمر في قطاعات كانت تاريخياً من نصيب الدولة، كالاستثمار في مشروعات البنية التحتية خاصة في ظل أجواء الخصخصة، التي تنتهجها العديد من الدول.